16 September 2021
Arabic
Original: English

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع التاسع عشر
لاهاي، 15-19 تشرين الثاني/نوفمبر 2021
البند 12 من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة 5

طلب تمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة 5 من الاتفاقية

موجز تنفيذي

مقدم من نيجيريا

1- دخلت اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (يشار إليها فيما يلي بالاتفاقية) حيز النفاذ في نيجيريا في 1 آذار/مارس 2002. ومنذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، تشارك نيجيريا بنشاط في اجتماعات الدول الأطراف وتستجيب للالتزامات المتصلة بالاتفاقية.

2- وأشارت نيجيريا في تقريرها الأولي عن الشفافية، الذي قدمته في 22 حزيران/يونيه 2004، إلى أنه لا توجد مناطق ملغومة خاضعة لولايتها أو سيطرتها. غير أنها أشارت في تقريرها المقدم بموجب المادة 7 لعام 2009 إلى أنها حددت مناطق يشتبه في أنها مزروعة بألغام مضادة للأفراد ذات طابع مرتجل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2011، قدمت نيجيريا، في الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف، إعلاناً رسمياً بإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة.

3- ومنذ إعلان الانتهاء، حددت نيجيريا للأسف مساحات مزروعة حديثاً بالألغام في مناطق خاضعة لولايتها أو سيطرتها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أبلغت نيجيريا الدول الأطراف، في المؤتمر الاستعراضي الرابع، بأنها تواجه "العواقب المأساوية لإنتاج واستخدام الألغام المضادة للأفراد ذات الطابع المرتجل من جانب الجماعات المسلحة غير الحكومية، لا سيما في الشمال الشرقي، على نحو يتسبب في التشريد الداخلي وفي خسائر في الأرواح والممتلكات".

4- وامتثالاً لمقرر الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف بشأن معالجة الحالات التي اكتشفت فيها الدول الأطراف، بعد انقضاء الموعد النهائي الأصلي أو الممدد لتنفيذ المادة 5، منطقة مزروعة بالألغام (على النحو المحدد في المادة 2-5 من الاتفاقية)، بما في ذلك المناطق الملغومة حديثاً، وهي تخضع لولايتها أو سيطرتها ويُعرف أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد أو يشتبه في احتوائها لها، قدمت نيجيريا طلب تمديد إلى الاجتماع الثامن عشر للدول الأطراف المعقود في عام 2020. والتزمت نيجيريا في طلبها

الرجاء إعادة الاستعمال

بتقديم معلومات أكثر تفصيلاً عن حالة التلوث وتنفيذ الاتفاقية لكي ينظر فيها الاجتماع التاسع عشر للدول الأطراف.

5- وللأسف، فإن مدى التلوث غير واضح في الوقت الحاضر، نظراً إلى الصعوبات التي تثيرها الحالة الأمنية. وعلاوة على ذلك، يحول عدم الانتظام وعدم الانتقائية في استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة في بورنو وأداماوا ويوبي دون إجراء تقدير دقيق لحجم التلوث والجهود اللازمة لتحديد المناطق الملوثة. بيد أن المعلومات المجمعة من القوات المسلحة النيجيرية والمنظمات الإنسانية في الميدان، بما في ذلك بيانات الحوادث والتقارير السكانية، تشير إلى أن المناطق الملغومة يُشتبه في أن معظمها موجود في ولايات بورنو وأداماوا ويوبي. ومن المهم تسليط الضوء على أن هناك حالات كثيرة من الأجهزة المتفجرة المرتجلة فضلاً عن عدد كبير من الذخائر غير المنفجرة. ووفقاً للمعلومات المسجلة في نظام إدارة المعلومات الخاص بالإجراءات المتعلقة بالألغام، فإن معظم الحوادث تتعلق باستخدام أجهزة متفجرة مرتجلة مزروعة على الطرق، وهو ما يعقد السفر إلى حد كبير. في وقت كتابة هذا التقرير، لا توجد سجلات مناسبة لتقدير مدى التلوث في الولايات الثلاث. ومع ذلك، من المتوقع أن تحتوي مناطق النزاع على ألغام أرضية ذات طابع مرتجل (أجهزة متفجرة مرتجلة) وذخائر غير منفجرة ومتفجرات من مخلفات الحرب أو من المشتبه في أنها تحتوي عليها.

6- والعوامل الاجتماعية – الاقتصادية والديمغرافية هامة في فهم الأثر الإنساني للألغام المضادة للأفراد:

'1' تسجل نسبة أعلى من الإصابات الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد والألغام الأرضية بين الفئات الفقيرة والضعيفة. وعادة ما تحدث الإصابات لأفقر السكان لأنه غالباً ما لا يكون لديهم خيار سوى العيش في مناطق ملوثة والتعايش مع الألغام المضادة للأفراد. وقد أشارت البحوث إلى "... ارتباط قوي ومباشر بين التلوث بالمتفجرات من مخلفات الحرب والفقر" في حين تتاح للأسر الأيسر حالاً خيارات أكثر وتكون قادرة على العيش في مناطق أقل تلوثاً وكسب العيش من أنشطة تعرضهم لمخاطر أقل ترتبط بالمتفجرات من مخلفات الحرب.

'2' يشكل الرجال في سن العمل الفئة التي يرجح بالقدر الأكبر أن تتعرض لحوادث الألغام المضادة للأفراد ذات الطابع المرتجل، وغيرها من حوادث المتفجرات من مخلفات الحرب أو الألغام الأرضية. وكثيراً ما تقع هذه الحوادث أثناء الاضطلاع بالأنشطة الاقتصادية. ويتعرض الذكور للحوادث بأعداد أكبر بكثير من الإناث. وتفيد الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية بأن 89 في المائة من الإصابات الناجمة عن المتفجرات من مخلفات الحرب والألغام الأرضية التي سجلت في عام 2006، والتي يعرف نوع الجنس فيها، كانت لدى الذكور. ويعزى ذلك، في جملة أمور، إلى تقسيم العمل في مجتمع محلي معين، حيث يؤدي الرجال في كثير من الأحيان مهام ذات طابع يعرضهم لخطر أكبر، وإلى ميل الرجال إلى التفاعل المتعمد مع الذخائر، إما بدافع التباهي الاجتماعي أو الثقة الأكبر الناتجة عن الخبرة العسكرية. وبالمثل، فإن معظم إصابات الأطفال تحدث لدى الذكور. وفي حين قد يكون ذلك راجعاً ببساطة إلى طبيعة الأطفال الفضولية، لا سيما لدى الأولاد، فإن هناك أيضاً ما يدعو إلى الشك في أن الأمر مرتبط أيضاً بالتباهي الاجتماعي، وكذلك محاكاة سلوك الكبار. وبالإضافة إلى الأنشطة الاقتصادية، توجد أسباب أخرى تجعل الضحايا الذكور أكثر عدداً من الضحايا الإناث. فبعد النزاع، قد يعود الرجال إلى ديارهم أو يبحثون إمكانات الاستيطان في منطقة جديدة قبل أفراد الأسرة الآخرين. وهكذا، يدخل الرجال المناطق التي لم تتطور فيها المعرفة المحلية بالتلوث.

'3' **النســاء:** إذ تقع الحوادث في الغالب أثناء الأنشــطة المدرة للدخل، فإن مدى مشــاركة المرأة في هذه الأنشطة وتقسيم العمل في مجتمع معين يؤثران في نسبة الضحايا الإناث.

'4' **الأطفال والشـباب:** يشـكل الأطفال والشـباب نسـبة عالية من ضـحايا الألغام المضـادة للأفراد. ويرجع ذلك جزئياً إلى أنهم فضوليون وأقل وعياً بالمخاطر من الكبار. وقد تكون الألغام المضـادة للأفراد جذابة للأطفال لأن العديد منها على شـكل كرات أو ذات ألوان زاهية. وفي إريتريا، استخدم أطفال أجزاء من ألغام مضادة للأفراد لصنع أجراس توضع حول أعناق الحيوانات. كما يتعرض الأطفال، لا ســيما الأولاد، لحوادث في بحثهم عن الخردة المعدنية.

'5' **اللاجئون والمشــردون داخلياً:** إلى جانب التهديد المباشــر بالإصــابة أو الموت، وربما زيادة احتمال التشـريد، فإن اسـتخدام الألغام المضـادة للأفراد وما ينجم عنها من تلوث يتسـبب في تفاقم الصـعوبات التي يواجهها اللاجئون والمشـردون داخلياً. وبالمثل، يمكن أن تكون إعادة التوطين معقدة عندما تكون الممتلكات والأراضي ملوثة. ويمكن أن يكون المشــردون أيضــاً هدفاً مباشــراً للأعمال العدائية. وهناك حالات هوجمت فيها مخيمات المشردين داخلياً بألغام مضـادة للأفراد ذات طابع مرتجل اسـتخدمها ناشـطو بوكو حرام في شمال شرق نيجيريا.

7- **الأثر الاقتصــادي:** يؤثر اسـتخدام الألغام المضـادة للأفراد ذات الطابع المرتجل على الاقتصـاد بطرق متنوعة. فإلى جانب الأضـرار التي لحقت الهياكل الأساسية والممتلكات، يتسبب هذا الضـرر وعدم الوصول الآمن إلى الموارد في انقطاع أنشطة كسب الرزق أو تقييدها. ومن المهم أن جميع المجيبين على الاستبيان تقريباً أشاروا إلى أن نقص التنمية الاقتصادية هو المشكلة الرئيسية التي تواجه البلد أو المناطق التي يعملون فيها.

'1' **البنية الأســاســية:** تحول الأضــرار التي تلحق البنية الأسـاسـية دون العودة إلى الحالة الطبيعية، كما يؤخر التلوث إعادة البناء ويؤدي إلى تمديد آثار النزاع. وفي أعقاب حرب الخليج التي اندلعت في عام 1991، ادعت الســلطات العراقية أنها قامت بإزالة آلاف الألغام الأرضية غير المنفجرة من أماكن منها على سبيل المثال محطات توليد الكهرباء ومعدات الاتصـالات والجسـور؛ وفي الكويت، تأخرت اسـتعادة الطاقة الكهربائية بسـبب وجود ألغام مضــادة للأفراد غير منفجرة في أجزاء أســاســية من الشــبكة. وليس من الضـروري إعادة بناء الهياكل الأسـاسـية التي تضـررت في النزاع فحسـب، بل يلزم في بعض المناطق إنشـاء بنية أساسـية جديدة لتمكين التنمية، غير أن المشـاريع الجديدة قد تسـتلزم أنشـطة تطهير مسـبقة. فعلى سـبيل المثال، تأخر تنفيذ مشـروع لتوفير المياه لإحدى القرى بســبب التلوث بالألغام المضــادة للأفراد. والضــرر الذي يلحق البنية الأساسية له أثر واسع النطاق على الاقتصاد. وبالإضافة إلى تكلفة إعادة الإعمار، فإن فقدان النقل الجوي لأغراض التجارة والسياحة له أثر اقتصادي خطير.

'2' **ســبل العيش:** للوفيات والإصــابات الناجمة عن الألغام المضــادة للأفراد ذات الطابع المرتجل وقت الاسـتخدام وبعد انتهاء النزاع تكلفة اقتصـادية. وإذ تسـجل أكبر نسـبة من هذه الحالات لدى الذكور، الذين غالباً ما يكونون كاسـبي الدخل الرئيسـيين، فإن الأسـر المعيشـية المتضـررة كثيراً ما تواجه صـعوبات مالية خطيرة. ولا يمكن للضـحايا الذين تعرضوا لإصابات خطيرة، مثل فقدان أحد أطرافهم، والذين يستطيعون العودة إلى العمل، أن يفعلوا ذلك في الواقع قبل مرور ســتة على وقوع الحادث. وعلاوة على ذلك، تقترن

رعاية أفراد الأسرة المصابين إما بتكاليف اقتصادية أو بتكاليف الفرص البديلة بالنسبة إلى مقدمي الرعاية. وعندما يعجز عدد من الأسر عن المساهمة في الاقتصاد المحلي، يمكن أن يتأثر المجتمع المحلي بأسره. وإذ تؤثر الألغام المضادة للأفراد ذات الطابع المرتجل تأثيراً واسع النطاق في سبل العيش، فإن هذا التأثير يضر بالزراعة أكثر من أي قطاع اقتصادي آخر. ولا يستطيع الناس الوصول بأمان إلى الأراضي للزراعة أو الرعي أو جمع الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، تفقد الماشية في العديد من البلدان الملوثة بسبب حوادث الألغام المضادة للأفراد، التي يمكن أن تشكل ضربة اقتصادية مدمرة للمالك أو للمجتمع المحلي. ومن المؤسف أن الظروف الاقتصادية كثيراً ما تجبر الناس على المخاطرة. ويمكن ملاحظة الأثر السلبي على سبل العيش حتى في الحالات التي يكون فيها التلوث طفيفاً نسبياً. وهذا الأثر الاقتصادي الناجم عن التلوث محسوس على المستويين الفردي والمجتمعي.

8- واستجابة إلى هذا الخطر، أنشأت نيجيريا لجنة مشتركة بين الوزارات بهدف وضع استراتيجية وطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام وخطة عمل للشروع في مسح الألغام المضادة للأفراد وإزالتها في المناطق المتضررة. وتتألف اللجنة المشتركة بين الوزارات حالياً من ممثلتين وأربعة ممثلين عن وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، والوزارة الاتحادية للشؤون الإنسانية، وإدارة الكوارث والتنمية الاجتماعية، والوكالة الوطنية لإدارة الطوارئ، واللجنة المعنية بالتنمية في الشمال الشرقي، واللجنة الوطنية للاجئين والمهاجرين والمشردين داخلياً. وستوسع عضوية اللجنة لتشمل قوة الشرطة النيجيرية، وفيلق الأمن الوطني والدفاع المدني، ولجنة الجامعات الوطنية.

9- ويشارك عدد من الهيئات النيجيرية في الإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك وزارة الدفاع، والوزارة الاتحادية للشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث والتنمية الاجتماعية، والوكالة الوطنية لإدارة الطوارئ، ووزارة التعليم الاتحادية والمؤسسات شبه الحكومية والوكالات التابعة لها. كما تتناول وكالات حكومية أخرى ذات صلة أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام، وهي: الوكالة الحكومية لإدارة الطوارئ في الولايات المتضررة، وقوة الشرطة النيجيرية، وفيلق الأمن الوطني والدفاع المدني، ووزارة الدولة للإنشاء والتعمير وإعادة التوطين في بورنو.

10- وبسبب التحديات الأمنية، تتوخى الجهود الرئيسية في الوقت الحاضر التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة وتعزيز قدرة مقدمي خدمات الأمن الوطني على التخفيف من خطر الذخائر المتفجرة.

11- وتعمل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مع منظمتين دوليتين غير حكوميتين، هما **الفريق الاستشاري المعني بالألغام** و**المجلس الدانمركي للاجئين**، ومنظمة غير حكومية محلية هي **مؤسسة شباب الصحوة** التي تعمل في نيجيريا في مجال الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام (تعمل المنظمات بواسطة تمويل المانحين فقط). وبفضل هذا التعاون، تسنى الوصول في عام 2019 إلى ما مجموعه 422 646 مستفيداً في ولايات بورنو وأداماوا ويوبي (الولايات الثلاث).

12- ورغم التحديات الأمنية الكبيرة التي تسببها الجماعات المسلحة غير الحكومية، لا تزال نيجيريا متقيدة بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، بما في ذلك التزامات المادة 5 فيما يتعلق بالمسح والتطهير والتوعية بمخاطر الألغام. وإذ تجعل الحالة الراهنة من المستحيل إجراء عملية مسح كاملة لتحديد الموارد المطلوبة والقيام بإزالة الألغام بشكل منهجي للأغراض الإنسانية، يتوخى هذا الطلب تعزيز جهود التنسيق، وتنفيذ أنشطة التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة، وإعداد الأعمال الأساسية لمباشرة المسح والإزالة حالما تسمح الحالة الأمنية بذلك.

13- وبالنظر إلى ما سبق، **تطلب نيجيريا تمديد الموعد النهائي المحدد لها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 لمدة أربع سنوات تنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2025.**

14- والغرض من هذا الطلب هو السماح لنيجيريا بتنفيذ ما يلي:

(أ) إنشاء مركز وطني للإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل التصدي للمخاطر؛

(ب) وضع خطط عمل وطنية؛

(ج) تعزيز تنسيق التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة؛

(د) مواصلة جهود جمع المعلومات عن الخطر الذي تشكله الألغام المضادة للأفراد؛

(هـ) وضع استراتيجية وطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام وخطة عمل للتنفيذ.

15- ويُتوقَّع أن يساعد تنفيذ مجموعة المهام الرامية إلى تدمير الألغام المضادة للأفراد تدميراً كاملاً في تحقيق ما يلي:

(أ) الحد من المخاطر المرتبطة بالألغام الأرضية ذات الطابع المرتجل وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب بالنسبة إلى المدنيين في نيجيريا؛

(ب) تهيئة بيئة آمنة، والحد من أثر الذخائر المتفجرة على البيئة؛

(ج) زيادة الاستخدام الآمن للمناطق والبنية الأساسية المطهَّرة لتحقيق الأغراض الاقتصادية؛

(د) خفض عدد الضحايا بين السكان المدنيين وإيصال المعونة الإنسانية دون عوائق، لا سيما إلى سكان المناطق التي يصعب الوصول إليها؛

(هـ) تحسين إمكانية حصول السكان المدنيين على السلع والخدمات الأساسية ووصولهم إلى الأراضي الزراعية والبنية الأساسية والغابات والأنهار ومرافق الترفيه، وهو ما سيؤثر إيجابياً في حركة الهجرة الداخلية للسكان؛

(و) نمو المؤشرات الاقتصادية، لا سيما زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني؛

(ز) وصول العاملين في المجال الإنساني دون عوائق إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها؛

(ح) الحد من المخاطر المترتبة عن حالات الطوارئ فيما يتصل بالألغام والذخائر المتفجرة.

16- وقد أعد طلب التمديد هذا بواسطة عملية شاملة للجميع شاركت فيها المنظمات الشريكة وروعيت فيها الاحتياجات والآراء المختلفة للنساء والبنات والأولاد والرجال والاحتياجات والتجارب المتنوعة لسكان المجتمعات المحلية المتضررة.